حقوق الإنسان والدمقرطة في العلاقات الدولية

د.عبدالوهاب بن خليف

جامعة الجزائر 03

ملخص المداخلة باللغة الانجليزية:

The basic rights of persons, and in the first place political rights and democracy with their various dimensions , have become the focus of international attention by imposing their relevence to the different states of the world, which implies that there is a universal tendency towards the democratization of human rights in international relations, despite the fact that there is a slow pace that is adopted by some states for their concretization and their implementation in the political practice.

Additional theoretical aspects presented by human rights organizations have undoubtedly contributed to the appearance of new contents ,that could develop in the future to the level of humanization of international relations extending from the respect of human rights to an epistemological construct of these relations in the context of globalization in its multiple dimensions.

مفهوم حقوق الإنسان

تزايد الاهتمام بأهمية حقوق الإنسان والديمقراطية في العلاقات الدولية مع استمرار التدفق الهائل للمعلومة عبر الدول من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال التي عرفت تطورا غير مسبوق، جعل من هذا العالم عبارة عن قرية صغيرة تتفاعل فيها الوحدات الدولية بصفة كثيفة[1] وتؤثر وتتأثر بما يحدث من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية وعسكرية.

وانطلاقا من ذلك، أصبحت الحقوق الأساسية للإنسان وفي مقدمتها الحقوق السياسية والديمقراطية بأبعادها المختلفة اهتماما دوليا يفرض نفسه على كل دول العالم، وهو ما يعني أن هناك توجها عالميا نحو دمقرطة حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، بالرغم من وجود تباطؤ أو تماطل من قبل بعض الدول في تجسيد وتطبيق ذلك في الممارسة السياسية.

أضحت مفاهيم حقوق الإنسان بمختلف بمكوناتها من أهم الاتجاهات والاختصاصات الجديدة التي عرفتها فروع العلوم السياسية وتخصصات العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وازدادت أهميتها خاصة مع بداية الألفية الثالثة من هذا القرن.

وقد صادف تطور مفاهيم حقوق الإنسان بمختلف أنواعها ومجالاتها مع مجموعة من القوانين والتشريعات التي تبلورت وظهرت وتمّ الترويج لها بإشراف ومتابعة من قبل الهيئات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ومن أهم هذه التشريعات نذكر على سبيل المثال المادة الخامسة والعشرين من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على "حق كل فرد في المشاركة في الأمور العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين ينتخبهم بحرية كما أن المادة الواحدة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تمنح لكل فرد الحق في المشاركة في حكومة بلاده عن طريق انتخابات دورية وحقيقية يكون فيها للجميع حق

التصويت السري أو عن طريق عمليات تصويت مماثلة وحرة، ونفس الشيء جاء في المنظومة الأوروبية لحقوق الإنسان في مادته الثالثة من البرتوكول وفي مادته الخامسة من الميثاق الإفريقي للمنظومة الإفريقية.

وتعرَّف حقوق الإنسان بأنها عبارة عن "مجموعة من الامتيازات التي تتصل طبيعيا بكل كائن بشري يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها".

فالحقوق الأساسية للإنسان نابعة من قيم اجتماعية أبرزها كرامة الإنسان.

وإذا فصّلنا في معنى حقوق الإنسان الأساسية، فإنها كثيرة ومتعددة تتصل كلها بالإنسان، ومنها الحق في العيش الكريم، الحق في الاحترام، الحق في الأمن، الحق في المعاملة الحسنة، الحق في التملك، الحق في ممارسة الشعائر الدينية، الحق في الحياة، الحق في الإعلام، الحق في التعليم، الحق في إبداء الرأي، الحق في السلامة الجسمية، وغيرها من الحقوق الأخرى.

إن مصدر هذه الحقوق كلها هو الإنسان الذي يكتسبها في حياته اليومية، ويمكن التفريق بين مفهومي "الإنسان" و"الفرد". فهذا الأخير هو مجرد ذات جسدية، بينما تعني كلمة "الإنسان" جسد، فكر وروح.

إن الاجتهادات الفكرية والسياسية منذ القدم لم تؤدِّ إلى تحسين مستوى حقوق الإنسان ووضعية الإنسان في المجتمع. فقد تعرضت هذه الحقوق إلى تجاوزات وانزلاقات خطيرة مسّت كرامة الإنسان في الصميم.

فإذا كان المجتمع اليوناني، الذي مارس الديمقراطية المباشرة منذ القرن الخامس قبل الميلاد، فانه بالمقابل كرّس الطبقية وأقصى المرأة تماما من المجتمع وهو ما يتناقض مع جوهر حقوق الإنسان وروح الديمقراطية.

كما أن المجتمع الروماني الذي حاول تجسيد مبدأ المواطنة العالمية، وبالتالي المساواة بين الأفراد داخل الإمبراطورية الرومانية وفقا للقانون الطبيعي (القانون الإلهي)، فانه كذلك وقع في أخطاء فادحة عندما فرّق بين الرومان ومستعمراتها من خلال تطبيق القانون الطبيعي داخل المجتمع الروماني، وتطبيق قانون الشعوب الذي يجيز الرق والاستعباد في مستعمرات الإمبراطورية الرومانية.

وقد تعرّضت حقوق الإنسان إلى مختلف الانتهاكات والتجاوزات خلال القرون الوسطى، حيث عرفت تفاقم ظاهرة الرق والعبودية بمباركة الكنيسة وقدّيسيها. وقد كانت هذه الانتهاكات ضد حقوق الإنسان مبررا وسببا كافيا لجعل الأوروبيين يكونون السبّاقين في العصر الحديث للمناداة باحترام حقوق الإنسان أكثر الشعوب تأكيدا على عولمتها ودمقرطتها في العلاقات الدولية[2].

تطور مفهوم حقوق الإنسان

وقد عرفت حقوق الإنسان قفزة نوعية مع انتشار مبادئ الدين الإسلامية ممثلة في القرآن والسنة وما حملهما من تغييرات جذرية في المجتمع لأول مرة في تاريخ الإنسانية، حيث تجسد مبدأ المساواة بين الأفراد، ومبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ الكرامة الإنسانية دون تمييز[3].

وكانت حقوق إنسانية أخرى، ارتقت بالإنسان إلى مكانة مرموقة خاصة ما يتعلق منها بالحق في العيش الكريم والحق في الحياة والحق في الكرامة الإنسانية. وقد نتج عن ذلك أن أصبح للإنسان كرامة إنسانية تحفظ له عمله وتعليمه وثقافته وتدينه وأمنه.

وازدادت لهذه الحقوق أهمية في العصر الحديث مع ظهور مفهوم الدولة الوطنية، الذي انبثق عن مؤتمر وستفاليا المنعقد عام 1648 حيث أضحى لمفهوم السيادة داخل الحدود الجغرافية حق سياسي للدولة وعدم تدخل أي طرف خارجي في شؤون هذه الدولة الداخلية بالإضافة إلى زيادة الأهمية بمبادئ الديمقراطية وبروز النزعة الفردية والليبرالية السياسية، وكذا الحسم في مسألة فصل الدين عن الدولة، وغيرها من القضايا التي كان لها الفضل في تطوير وتعظيم حقوق الإنسان.

كما قنّنت وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبادئ احترام حقوق الإنسان، وأصبحت حقوق الإنسان واقعا معيشا تطبَّق في كل دول العالم خاصة الدول الغربية التي قطعت أشواطا كبيرة في الممارسة الديمقراطية، لكن بالرغم من ذلك، فان الكثير من دول العالم مازالت تعاني من تجاوزات خطيرة في مجال حقوق الإنسان أمام أنظار الهيئات الدولية الناشطة في ميدان حقوق الإنسان.

خصائص حقوق الإنسان:

كما يضمن القانون الدولي للوحدات الدولية حقها في البقاء وعدم المساس بسيادتها المتمثلة في الحق في الاستقلال والحرية، فان القانون الداخلي كذلك يضمن للفرد حق البقاء، ويمنع الاعتداء عليه ويضمن له الحماية منذ الولادة إلى غاية وفاته، ويمنحه حق استخدام القوة للدفاع عن وجوده.

وعليه، يمكن حصر حقوق الإنسان في النقاط التالية:

1- تعتبر حقوق الإنسان ملكا للبشر بصفتهم بشر، ولأنها متأصلة في كل إنسان، وبالتالي فإن كل الحقوق المختلفة بأبعادها الإنسانية هي حق إنساني. فالإنسان بخصائصه كإنسان يجب أن يتمتع بحقوق الإنسان المختلفة ولا يحق لأحد مهما كنت صفته سواء كان فردا أو دولة أو منظمة أن تمنع أي حق من الحقوق على أي إنسان.

2 - تعتبر حقوق الإنسان لكل بني البشر مهما كان لونهم وعرقه ودينهم وجنسهم، ورأيه السياسي وأصلهم الاجتماعي. فالإنسان مهما كانت طبيعته، فإنه يتمتع بامتيازات حقوق الإنسان. وهذه دعوة صريحة لكل بني البشر إلى تجاوز كل الممارسات العنصرية ضد الشعوب وضد الأقليات في أي مكان والأمثلة على ذلك كثيرة وخير مثال على ذلك الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

ونشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية[3] تتعامل مع حق تقرير المصير للشعوب- وهو في الأصل مبدأ أمريكي وضعه الرئيس الأمريكي الأسبق ولسن- وفق رزنامة المصالح الأمريكية.

3- لا يحق لأي أحد مهما كان مستواه السياسي أو المادي أن يحرم شخصا ما حقاً أو حقوقا تحت أي مبرر أو سبب. فاحترام حقوق الإنسان تقتضي على الجميع دون استثناء منع

الانتهاكات المتكررة التي تحدث ضد حقوق الإنسان. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال عولمة حقوق الإنسان في كل دول العالم.

4- تمثل حقوق الإنسان وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، فحقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية هي وحدة واحدة يستفيد ويتمتع بها أي إنسان سواء كان غنيا أو فقيرا صغيرا أو كبيرا رجلا أو امرأة.

5- تبقى حقوق الإنسان في حالة تطور مستمر مادام الإنسان يخضع لتطور وتحسن في مستواه المادي والاجتماعي. فكلما تطور الإنسان كلما تطورت وتحسنّت معه هذه الحقوق. فحقوق الإنسان في الوقت الحالي هي أحسن بكثير من القرن التاسع عشر وهكذا. والأكيد أن حقوق الإنسان سوف تعرف تطورات جديدة بالنظر إلى التغيرات المتسارعة الحاصلة في العلاقات الدولية.

تصنيف حقوق الإنسان:

بالنظر إلى التطور الكبير الذي عرفته حقوق الإنسان في جميع الميادين، يمكن تصنيف هذه الحقوق إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي:

أ- الحقوق المدنية والسياسية:

أو نطلق عليها اسم "الجيل الأول من الحقوق". وترتبط بالحريات العامة، وتتمحور حول مجموعة من الحقوق، وهي الحق في الحياة والحرية[4] والأمن، الحق في المشاركة السياسية والحق في الرأي[5] والحق في ممارسة الشعائر الدينية[6]. لقد أصبحت هناك مجموعة من استحقاقات الشعوب، التي تتعلق بالحقوق الطبيعية الفردية والحرية وحق محاربة القوانين الجائرة وفصل السلطات وحرية الإعلام، وبتعبير أدق أصبح ممكنا إعادة النظر في مفهوم السلطة وممارستها، بحيث تكون مراقبة ومتحكم بها من قبل المجتمع، وذلك في إطار نظام ديمقراطي يتميز بالفصل المؤسساتي بين مؤسسات المجتمع المدني[7].

ب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

ونعني بها "الجيل الثاني من الحقوق"، وترتبط بالظروف الاقتصادية والمعيشية والرعاية الصحية والتعليم والعيش الكريم والمأكل...، وبرزت هذه الحقوق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الكثير من الدول الأوروبية في بداية الأمر. وقد تعززت هذه الحقوق خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبحت من أهم مطالب المنظمات الحقوقية في العالم خلال الألفية الثالثة.

ج- الحقوق البيئية والثقافية والتنموية:

ونقصد بها"الجيل الثالث من الحقوق" وتتمحور حول الحق في العيش في بيئة نظيفة بعيدا عن أسباب التلوث والتدمير الذي تعرفه البيئة والمحيط منذ سنوات وآخرها انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري التي أضحت تهدد كوكب الأرض برمته[8]، كما تتضمن الحق في الثقافة والتكنولوجيا وغيرها. فقد تحوّلت البيئة النظيفة أولوية بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان بالنظر لما يسببه تلوث البيئة في الكون من انعكاسات وخيمة على حقوق الشعوب خاصة ما يتعلق منها بالحق في العيش في بيئة نظيفة.

عولمة حقوق الإنسان:

أضحت العلاقة القائمة بين حقوق الإنسان والعولمة أكثر ارتباطا وتشابكا مع مرور الوقت،

وازدادت تفاعلا خاصة في الآونة الأخيرة من منطلق أن ظاهرة العولمة تفرض مزيدا من الاعتماد المتبادل وإدارة المصالح المشتركة للبشرية على مستوى العلاقات الدولية، التي أصبح فيها العالم عبارة عن قرية صغيرة كما أن تأثيرات العولمة على المستوى الدولي كان لها الأثر الكبير والفعال على حقوق الإنسان بمختلف أنواع بما فيها الحق في العيش في سلام وفي كوكب نظيف غير ملوث.

وإذا كانت عولمة حقوق الإنسان قد عرفت تطورا كبيرا في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية وحتى الدينية، فإنها بالمقابل قد تأثرتوتضررت كثيرا، لا سيما في مجال حقوق الإنسان السياسية والمدنية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن أخطر ما يواجه البشرية في إطار النظام العالمي لحقوق الإنسان السياسية والمدنية هو النظر إليه على أنه نظام اقتصادي فقط مجرد من بعده الإنساني بالإضافة إلى انتشار بعض الممارسات الدولية مثل: عدم الاهتمام بالحدود السياسية للدول واستخدام القوة العسكرية خارج إطار الشرعية الدولية (احتلال العراق وأفغانستان) وهيمنة الشركات العابرة للقارات على سلطة الدولة، وبالتالي فإن سيادة الدولة تحوّلت من سيادة كاملة إلى سيادة ناقصة.

كما أن للعولمة الثقافية الغربية والأمريكية تأثيرا خطيرا على المنظوماتالفكرية والثقافية لدول العالم في ظل السعي لأمركة الثقافة العالمية بمختلف الوسائل المتاحة، وأخيرا محاولة فرض الأقلية[9] على الأكثرية في الكثير من البؤر الساخنة في العالم.

نحو دمقرطة العلاقات الدولية:

إن المتتبع لمسار السياسة الدولية الراهنة يلاحظ بأن منظومة العلاقات الدولية غير قادرة على التعاطي والتفاعل مع تحديات العالم المختلفة، وذلك لتبنيه آليات عمل غير فعالة وفي الكثير من الأحيان لا تمت للواقع بصلة، ومن أهم الأمثلة التي يمكن أن نأخذها في الحسبان إستراتيجية محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي من وجهة نظر غربية وخاصة وفق مقاربة أمنية أمريكية التي تربط بين الإرهاب وحرية الشعوب في تقرير مصيرها سواء كانت محتلة أو غير محتلة.

إن العلاقات الدولية اليوم وأكثر من أي وقت مضى في حاجة ملحة إلى ضرورة إصلاح وتحيين مقتضيات المرحلة ودمقرطة منظومة هذه العلاقات، وذلك للتقليل قدر الإمكان من الهيمنة الأمريكية والكثير من الدول الغربية خاصة على مستوى المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة من خلال الإسراع في عملية الإصلاح وفتح المجال إلى دول الجنوب وصولا إلى علاقات دولية أكثر ديمقراطية.

وإذا كانت عملية دمقرطة العلاقات الدولية تبدو للوهلة الأولى أكثر صعوبة وتعقيدا، إلا أن ذلك قد يتحقق بإرادة الشعوب التي تفرض على أنظمتها احترام الحريات الأساسية خاصة السياسية منها التي تفسح المجال لتجسيد الديمقراطية الحقيقية التي تعتبر مفتاح كل الحقوق للإنسان.

والإشكال الذي يطرح اليوم هو أن الكثير من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال غير مقتنعة وغير جادة في قضية دمقرطة منظومة العلاقات الدولية، لأنها ما تزال تضع مصالحها فوق كل الاعتبارات المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. فإذا وصلت الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية إلى قناعة مفادها أن دمقرطة العلاقات الدولية تبدأ من احترام حقوق الإنسان على حد تعبير الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان الذي قال:"لن تتمتع الإنسانية بالأمن دون تطور، ولن تتمتع بالتطور دون أمن كم لن تتمتع بكليهما دون احترام حقوق الإنسان".

وإذا نظرنا إلى إلى الطرح الأمريكي أو الرؤية الأمريكية لمستقبل العالم، فإننا نجدها قاصرة وغير دقيقة، لأنها مازالت مرتبطة بالمصالح الأمريكية فقط، وهو ما يؤكده الاستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر حين قال:"في عالم من اللاعبين المتساوين في القوة نوعا ما من الناحية العملية، لا يوجد سوى طريقين لبلوغ الاستقرار، أولهما هو الهيمنة والآخر في التوازن"[10].

لقد أدى نظام الأحادية القطبية في العلاقات الدولية إلى واقع مرير خلّف دولا على حافة الانهيار وجرائم إنسانية في الكثير من دول العالم، وظهور إثنيات وطوائف تنشد الانقسام، وأزمة مالية عالمية قد تعصف حتى بأهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في العيش الكريم والحق في الحياة...

وقد أثار بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة قضية دمقرطة العلاقات الدولية من خلال مكانية إصلاح منظومة الأمم المتحدة، لأنها الوحيدة المخوّلة للقيام بهذه المهمة، حيث قال:"إن الأمم المتحدة تبقى المنتدى الوحيد الذي يمكنأن نساهم فيه حقا في دمقرطة العلاقات الدولية"...ويستطرد قائلا:" أن الديمقراطيات الكبرى تعارض دائما تطبيق نموذج حكمها الداخلي على العلاقات الدولية"[11].

إن نضج وتطور المجتمع المدني العالمي أدى في العديد من دول العالم إلى تغيير سلوكياتها التقليدية المتمثلة في الانتهاكات الفضيعة لحقوق الإنسان وإن كانت لا تزال مستمرة في الكثير من الوحدات الدولية لاسيما في عالمنا العربي، وإن كان ما حدث مؤخرا في تونس ومصر يبشر بأن الرهان سيكون على الشعوب في العالم كي تصنع الحدث وتبادر بإحداث نقلة نوعية على مستوى العلاقات الدولية وجعل العالم أكثر عدلا وديمقراطية.

كما سيكون لمؤسسات المجتمع المدني الدولي وعلى رأسها المؤسسات غير الحكومية والرأي العام التي بإمكانها أن تمارس ضغطا مباشرا على الأنظمة السياسية وإجبارها على احترام الشرعية ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية[12].

ونصل إلى أنه بالرغم من التحديات الكبيرة التي ما تزال تواجه مسيرة الإصلاحات السياسية بأبعادها المختلفة المرتبطة بالعولمة وحقوق الإنسان والديمقراطية، فإننا نستطيع القول بأن هذه المعادة أصبحت أكثر واقعية في

العلاقات الدولية، لاسيما إذا ما ارتبطت بحل بعض المشاكل الاقتصادية وفي مقدمتها محاربة الفقر، البطالة وتحسين مستوى المعيشة للإنسان. فلم يعد احترام حقوق الإنسان يخص البيئة الداخلية للوحدات الدولية فحسب، وإنما كذلك البيئة العالمية، والتي تعتبر من أهم مكتسبات الإنسان خلال السنوات الأخيرة.

الهوامش:

[1] -Grégory Deville, Le Pouvoir des médias. Grenoble : Presses Universitaires de Grenoble, 1997, PP.107-118.

2- أقرت الثورة الفرنسية لعام 1789 مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة ب:"الحرية، العدالة والمساواة، بالإضافة إلى مبدأ الشرعية التي تعتبر أن القانون هو تعبير عن الإرادة العامة".

3- محمد سليم غزوي، الحريات العامة في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الغربية والماركسية. عمان: الجامعة الأردنية، بدون تاريخ، ص19.

4 - تضمن بيان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام1776 في مادته الأولى:"كل البشر مولودون أحرارا ومتساوين".

5 - جعفر حسن عتريسي، أمركة الأمم وصدام الحضارات. بيروت:دار الهادي، 20023، ص255.

6- يرى جون لوك (1632- 1704): "أن الإنسان كائن عقلاني، وأن الحرية لا تنفصل عن السعادة".

7- قال فرانسوا فولتير (1694- 1778): "قد اختلف معك في الرأي، ولكني على استعداد لأن ادفع حياتي ثمنا لحقك في الدفاع عن رأيك".

8- المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

9 - محمد الغيلاني، المجتمع المدني. بيروت: دار الهادي، 2004، ص305.

10- كان هناك اتفاق وإجماع بين كافة دول العالم المشاركة في قمة كوبنهاغن (الدانمارك) المنعقدة في أواخر ديسمبر 2009، حول خطورة ظاهرة الاحتباس الحراري وضرورة تكثيف الجهود لمحاربة هذه الظاهرة المدمرة لكوكب الأرض.

11- اهتمت معاهدة برلين عام 1887 بشؤون الأقليات.وكانت اتفاقيات لاهاي 1899- 1907 قد اهتمت بتنظيم قواعد الحرب، ثم جاءت اتفاقية فرساي 1919، التي كان لها الفضل كذلك في دعم حق الأفراد في وضع طلبات في المحاكم الدولية ضد الحكومات الأجنبية في حالة هضم الحقوق.

12- روبرت كوبر، تحطّم القوة، ترجمة: زهير السمهوري.الرياض:الكعيبان، 2004، ص.138.

13 -Boutros Boutros GHALI, Démocratiser la mondialisation. Paris : Rocher, 2002, PP.05-30.